Jordan Petroleum Refinery Co. Ltd.
Amman
Hashemite Kingdom of Jordan

شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة المحدودة
عمـــان
المملكة الأردنية الهاشمية

Ref.: .....
Date: .....

الرقم : ٢٥/٢/١١/٣/٤٤٨٧
التاريخ : ٢٠٠٦/٤/٢٤

معالـــي رئيـــس هيئـــة الأوراق الماليـــة الأكـــرم
عمـــان

ASSEMBLY DECISION- JOPT- 8/5/2006

الموضوع : وقائـــع إجتمـــاع الهيئـــة العامـــة لمساهمـــي الشركـــة لعـــام ٢٠٠٥

تحيـــة طيبـــة وبعـــد ،،،

نـــرجو أن نـــرفق لمعالـــيكم وقائـــع إجـــتمـــاع الهيـــئـــة العامـــة لمســـاهمي شركـــة مصفـــاة البتـــرول الأردنيـــة والمنعقـــد بتاريـــخ ٢٠٠٦/٤/١٥.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،،،

الدكتـــور أحمـــد الرفاعـــي
الرئيـــس التنفيـــذي

هيئة الأوراق المالية
الدائرة
الرقم المتسلسل : ٧٠٥٥
رقم الملف :
الجهة المختصة : C

Tel.: (962) (6) 4630151 - 4657600
Fax.: (962) (6) 4657934 - 4657939
P.O.Box : 3396 Amman 11181 - Jordan
P.O.Box : 1079 Amman 11118 - Jordan

تلفون : ٤٦٣٠١٥١ ، ٤٦٥٧٦٠٠ (٦) (٩٦٢)
فاكس : ٤٦٥٧٩٣٤ ، ٤٦٥٧٩٣٩ (٦) (٩٦٢)
ص.ب : ٣٣٩٦ عمان ١١١٨١ – الأردن
ص.ب : ١٠٧٩ عمان ١١١١٨ – الأردن

البريد الالكتروني :E-mail:addewan@jopetrol.com.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي
الواحد والخمسون
لمساهمي شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة

المكان : فندق المريديان/ قاعة المؤتمرات

الوقت : الساعة (١٠,٠٠) من صباح يوم السبت

التاريخ : ٢٠٠٦/٤/١٥

عقد اجتماع الهيئة العامة العادي بحضور السادة:-

رئيس مجلس إدارة الشركة:	**الدكتور ميشيل مارتو**
نائب رئيس مجلس إدارة الشركة:	**خلدون أبو حسان**
عضو مجلس الإدارة	**مروان عوض**
عضو مجلس الإدارة	**سعد التل**
عضو مجلس الإدارة	**د. محمد أبو حمور (ممثل الحكومة - رئيس الهيئة التنفيذية للتخاصية)**
عضو مجلس الإدارة	**خلدون قطيشات (ممثل الحكومة – أمين عام وزارة الطاقة والثروة المعدنية)**
عضو مجلس الإدارة	**عز الدين كناكريه (ممثل الحكومة – مساعد الأمين العام للشؤون المالية/ وزارة المالية)**
عضو مجلس الإدارة	**الدكتور محمد عدينات (ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي)**
عضو مجلس الإدارة	**ماهر مدادحة (ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي)**
عضو مجلس الإدارة	**محمود سمور (ممثل الشركة العربية للاستثمار)**
عضو مجلس الإدارة	**الدكتور رامي سعيد (ممثل البنك الإسلامي للتنمية – جدة)**

كما حضر الجلسة

الرئيس التنفيذي للشركة الدكتور أحمد الرفاعي ومراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة الدكتور محمود عبابنه ومرافقاه السيدان محمد أبو زياد وغسان ضمرة .

وقائع الاجتماع

ترأس الاجتماع رئيس مجلس إدارة الشركة الدكتور ميشيل مارتو.

أولاً :

ابـتدأ مراقــب الشركات الدكتور محمود عبابنه الجلسة في تمام الساعة (١١,١٠) بقوله:
أتشرف بحضور اجتماع الهيئة العامة لمساهمي هذه الشركة الوطنية التي خدمت الأردن على مدى خمسون عاماً وساهمت في تطوره ونموه الاقتصادي، كما وأهنئ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين على الأرباح الموزعة، وأعلن أن النصاب قانوني وإن عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع بحضور(١٣٦) مساهماً من اصل (٢٩٢٤٩) مساهماً كانت على النحو التالي :-

أصالــة (١٤١٤٠١٠٠) سهماً
وكالــة (١٢٠٢,٣٨١) سهماً
المجموع (١٥٣٤٢٤٨١) سهماً

أي ما نسبته (٥٠,١٣٨%) من كامل الأسهم بعد تنزيل أسهم الضفة الغربية .

أعلــن مراقــب الشركات الدكتور محمود عبابنه استناداً إلى المادة (١٧٠ و ١٨٣) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ والمادة (٢٥) من النظام الداخلي للشركة قانونية الجلسة وما يصــدر عنها من قرارات بعد التأكد من أن كافة الدعوات قد أرسلت لجميع المساهمين، وان الإعــلان عــن موعد الجلسة قد تم نشره في الصحف المحلية ضمن المدة المحددة في قانون الشركات.

طلــب السيد مراقب الشركات من الدكتور ميشيل مارتو رئيس الجلسة افتتاح الاجتماع والبدء في طرح البنود الواردة في جدول الأعمال حسب ترتيبها .

ثانياً:

افتتح رئيس مجلس الإدارة الجلسة ورحب بالحضور:
الدكتور محمود عبابنه مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة.
ومندوبي المؤسسات والشركات التالية:

- الشركة العربية للاستثمار
- مؤسسة الضمان الاجتماعي
- البنك الإسلامي الأردني
- ممثلي هيئة الأوراق المالية

وبالسادة مندوبي الأمن العام.

كمـا رحـب بالسـادة عاصم حداد ورائد مصيص ممثلو ديلويت آند توش/ مدققي حسابات الشركة.

بعـد ذلـك قـام رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة بإلقاء كلمته الواردة في التقرير السنوي، وملخصها:

يسعدني أن أرحب بكم أجمل ترحيب في الاجتماع الواحد والخمسون لهيئتكم الموقرة لمناقشة إنجازات عام ٢٠٠٥ وبحث الخطط المستقبلية للشركة ٠

في البداية أود أن أبين لكم أن الشركة شهدت عام ٢٠٠٥ نقلة نوعية في الأداء شملت العديد مـن الإنجازات رغم التحديات التي اعترضت أعمالها وتمثلت بارتفاع الأسعار وتزايد الطلب علـى المشتقات النفطية وغيرها، إلا أن الشركة استطاعت أن تمضي قدماً في تنفيذ مشاريعها وأعمالهـا حسـب البرامج والمواعيد المحددة لها وذلك بفضل التخطيط السليم وتضافر جهود القائمين على إدارتها والعاملين فيها.

فعلى الصعيد المالي يتبين ما يلي :-

- ارتفعت مبيعات الشركة من (٨٦٢) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (١١٢٤) مليون دينار عام ٢٠٠٥ أي بنسبة زيادة قدرها (٣٠%) .
- نمـت موجودات الشركة من (٢٥٠) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٤٠٩) مليون دينار عام ٢٠٠٥ أي بنسبة نمو قدرها (٦٣%) .
- بلغ صافي الربح قبل الضريبة (٧,٨) مليون دينار .
- نمـت حقوق المساهمين من (٥٦,٨) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٦٣,٧) مليون دينار عام ٢٠٠٥. الأمر الذي مكن مجلس الإدارة من رفع توصية لهيئتكم الموقرة بالموافقة على توزيع أرباح على المساهمين بنسبة (١٦%) من رأس المال المدفوع.

كما تمكنت الشركة من تنفيذ العديد من المشاريع الهامة خلال عام ٢٠٠٥ أهمها :

- تعـاقد الشـركة مع ائتلاف شركتي "سوفريكو وأكسنز الفرنسيتين" لتنفيذ مشروع تقديم خدمات استشارية لتحسين أداء الشركة من كافة النواحي الإدارية والمالية.
- إقرار هيكلٍ تنظيمي جديد روعي فيه الانسجام مع تطلعات الشركة المستقبلية.
- إعداد موازنة تقديرية يتم الإنفاق بموجبها بهدف خفض التكاليف وتنظيم الإنفاق ٠
- تعيين مجموعة "CITIGROUP" مستشاراً مالياً، لوضع الشروط المرجعية لاستقطاب شريك إستراتيجي لتنفيذ مشروع التوسعة الرابع .
- اسـتقطاب عدد من الخبرات الفنية والإدارية والمالية من ذوي الكفاءات المميزة للعمل في الشركة و للمساهمة في تحسين أداء الشركة ٠

وفـــي الخـــتام أتوجه بالشكر والتقدير إلى الحكومة الرشيدة على دعمها المتواصل للشركة بما مكـــنها من الاستمرار في أداء رسالتها، والشكر والتقدير إلى جميع الجهات التي تعاونت مع الشـــركة، وأخـــص بالذكـــر وزارة المالية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية ووزارة الصناعة والتجارة ومؤسسة المواصفات والمقاييس والمديرية العامة للدفاع المدني وغيرها من الجهات الرســـمية، وإلى نقابة المحروقات وجميع أصحاب محطات المحروقات ومراكز توزيع الغاز وأصحاب محلات توزيع زيوت جوبترول على تعاونهم المستمر مع الشركة .

والشـــكر والتقدير موصولان أيضاً إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العامة للشركة وجميع العاملين فيها على جهودهم المميزة في خدمة الشركة .

وبعد ،،،

أنـــتهز هذه المناسبة لأعرب لحضراتكم عن اعتزازنا بكم والامتنان لمؤازرتكم وللثقة الغالية التـــي أوليتموها لإدارة الشركة بما مكنها من تقديم أداء مميز، آملين الاستمرار في خدمة بلدنا العزيـــز في ظل جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم راعي بناء الدولة الأردنية العصرية الحديثة حفظه الله ورعاه.

ثالثاً:

عمـــلاً بأحكـــام المـــادة (١٨١) مـــن قـــانون الشـــركات قـــرر رئـــيس الجلســـة تعييـــن **الدكتور عبدالله المالكي والمهندس وائل السقا مراقبين للجلسة.**

كما عين السيد عطا الله وردات كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

رابعاً:

انتقل رئيس الجلسة إلى جدول الأعمال المرسل إلى كل مساهم بالبريد العادي وطلب من السيد عطـــا الله وردات كاتب الجلسة تلاوة وقائع الاجتماع السابق للهيئة العامة الخمسون الذي عقد في غرفة صناعة عمان بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٧.

وقد تلى السيد عطا لله وردات وقائع الاجتماع السابق حيث صادقت الهيئة العامة على الوقائع.

بعـــد ذلـــك طلـــب رئيس المجلس دمج بند تلاوة تقرير مدققي حسابات الشركة وبند مناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح، وتمت موافقة الهيئة العامة على هذا الإقتراح.

خامساً:

طلـــب الرئـــيس من مدقق حسابات الشركة السادة ديلويت آند توش تلاوة تقريرهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١.

تلا السيد عاصم حداد تقرير السادة ديلويت آند توش وقال:

"لقد قمنا بتدقيق الميزانية العامة المرفقة لشركة مصفاة البترول الأردنية (شركة مساهمة عامة محـــدودة ذات امتياز) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥ وبيانات الدخل والتغييرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.

إن هـــذه البـــيانات المالـــية هي مسؤولية إدارة الشركة وأن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حولها اعتماداً على التدقيق الذي نقوم به، هذا وقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا.

باســـتثناء مـــا يرد في الفقرتين (١ و٢) أدناه، لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلـــب هـــذه المعايير أن نقوم بتخطيط وإنجاز التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانـــت البيانات المالية خالية من الخطأ الجوهري، ويشمل التدقيق فحصاً على أساس اختباري للبيـــنات المؤيـــدة للمبالغ المالية وللإفصاح فيها، كما يشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية المتبعة والـــتقديرات الهامـــة التـــي وضعتها الإدارة وتقييماً للعرض الإجمالي للبيانات المالية، وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً للرأي الذي نبديه.

١- لـــم نستلم تأييداً من وزارة المالية لتثبيت الأرصدة التالية مع الشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥، والمكونة من:-

	دينار
وزارة المالية (ضمن بند مدينون)	٦٣ر٤٤٦ر٧١٤
وزارة المالية- تمويل المخزون الاستراتيجي-دائن	(١٠٩ر٩٩٢ر٦٩٢)
دعم مشتريات الزيت الخام والمشتقات مقيد على حساب وزارة المالية	(٥٣٠ر٨٧٨ر٦٦٣)

كما لم نتمكن من التحقق من صحة هذه الأرصدة باتباع إجراءات تدقيق بديلة.

٢- كما يرد في الإيضاح رقم (٢) حول البيانات المالية، قرر مجلس إدارة الشركة التوصية للهيئة العامة للمساهمين توزيع أرباح على المساهمين بنسبة (١٦%) من القيمة الاسمية للأســـهم للعـــام ٢٠٠٥، علماً بأنه لم يتم إعداد تسوية بين الحكومة والشركة عن أرباح الوحدة الزمنية التي ابتدأت منذ العام ٢٠٠١ ولغاية ٢٠٠٥ وفقاً لشروط اتفاقية الامتياز التـــي تـــنص على أن لا يتجاوز الربح بما في ذلك ضريبة الدخل (١٦%) من القيمة الاســـمية للأســـهم وعلـــى أن لا تقل نسبة هذا الربح عن (٧,٥%) من القيمة الاسمية للأسهم (مقيداً على أساس وحدات زمنية مدة كل منها خمس سنوات).

في رأينا، باستثناء أثر أي تعديلات كان من الممكن أن تظهر فيما لو تمكنا من التحقق مـــن أرصـــدة وزارة لمالـــية ونتائج التسوية بين الحكومة والشركة عن أرباح الوحدة الزمنـــية، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضع المالي لشركة مصفاة البترول الأردنية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥ ونتائج أعمالها

وتدفقاتهـــا النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للقانون وللمعايير الدولية للتقارير المالية. ونوصي الهيئة العامة للمساهمين مراعاة أثر ما يرد في الفقرتيْن (١و٢) أعلاه عند المصادقة على هذه البيانات المالية.

تحتفظ الشركة بسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية، وهي متفقة مع البيانات المالية المرفقة ومع البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة.

سادساً:

فتح الرئيس باب النقاش واستكمال بقية جدول الأعمال.

المســـاهم إبراهيم أبو جبل: تساءل عن مبلغ (٧٠٤) مليون دينار والتي هي مجموع الأرصدة التـــي لـــم يتمكـــن المدقـــق التأكد من صحتها والواردة في تقرير المدقق، حيث قال أن هذا المـــبلغ يشكل (٢٢) ضعف رأس المال وكيف لم يتم التأكد من هذا الرقم؟ وأن هذا يدل على وجود مشكلة ، كما شكر المدقق على الشفافية التي أدت إلى ورود مثل هذه الحالة في التقرير المالي.

الرئـــيس: كـــل الأرقـــام صـــحيحة، والشركة تربطها اتفاقية مع الحكومة وأطلب من مدقق الحسابات توضيح ذلك.

مدقق الحسابات: التحفظ صحيح، ولكن لا يعني أن هناك فروقات حيث لم يتم التحقق من هذه المبالغ فهناك أرصدة مقيدة في الشركة وأرصدة مقيدة في وزارة المالية لم يتم التحقق منها ولم نستطع تحديد أثرها، وقد تم تشكيل لجنة من وزارة المالية والشركة لمتابعة هذه الفروقات وأما ذكرها في هذا التقرير فهو من باب الشفافية.

عضـــو المجلس السيد عز الدين كناكرية: العلاقة بين وزارة المالية والشركة علاقة تتشعب لأكـــثر من موضوع، فالعلاقة ليست علاقة مطالبة فقط وإنما علاقة متبادلة حيث يوجد أرباح زائـــدة ومخزون استراتيجي فأحياناً تدفع الشركة جزء من ثمن النفط و تدفع الحكومة الجزء الأخر.

فـــوزارة المالـــية بعثت بكتاب إلى الشركة وقالت أن هذه الأرصدة هي وفق الاتفاقية وأن أية فـــروقات تظهـــر تعكس على السنة اللاحقة، حيث تم ذكر هذه الأرصدة في التقرير من قبل مدقـــق الحســـابات لضـــخامة المبلغ وللشفافية المحاسبية، وقد أيدت وزارة المالية صحة هذه الأرصدة، حيث أنها أعلنتها في الصحف المحلية، علماً بأنه يوجد بعض الاختلاف في وجهات النظر من حيث تقييم المخزون والأرباح الزائدة، ولا يوجد أثر لذلك على أرباح الشركة للسنة الحالية.

كما بين أنه يتم تشكل لجنة نهاية كل سنة لمطابقة الأرصدة بين الحكومة والشركة، وأن المادة الســـادســـة من عقد الامتياز تبين أن هناك مراجعة مالية نهاية كل وحدة زمنية مالية مدتها (٥)

سـنوات، حيث يتم تشكيل لجنة من أجل معالجة الأرباح الزائدة، وتعد السنة الحالية (٢٠٠٥) نهاية وحدة محاسبية يتم بعدها مطابقة الحسابات على هذه الأرصدة.

المهندس وائل السقا: أكرر ما ذكره المساهم إبراهيم أبو جبل، فإذا كان هناك أثر لهذه المبالغ علـى الأرباح يجب أن تعالج وأن فترة الثلاثة أشهر كافية للبت في هذه الأرصدة حيث مضى أربعة أشهر وبعض الأرصدة لم تدقق، فهذا يدل على وجود خلل أنا أتحفظ عليه.

وأشـار إلى صفحة (١٠) من ملخص التقرير السنوي وقال: أرجو أن تتاح للشركات الأردنية والمساهم المحلي المساهمة في المشاريع الكبيرة، وأن لا يتكرر ما حدث في شركة الفوسفات حيث أن مبلغ (٧٥٠) مليون دينار مبلغ كبير.

أرجو أن يتاح للشعب الأردني وصناديق الادخار للمساهمة قبل أن نشرع بالاتفاق مع الشريك الإسـتراتيجي، ويجب أن لا نكرر موضوع الخصخصة، ولا نستعجل الأمور بل يجب وضع كبار المساهمين والشركات الكبرى في الصورة، من أجل المساهمة والشعب الأردني يملك هذا الرقم.

كمـا تساءل عن مستقبل الشركة في حال تحديد أسعار النفط وكيف سيكون وضع الشركة في الوقت الذي نسمع عن شركات منافسة قادمة تطلب ترخيص للعمل، وتساءل أيضاًعن موضوع الصخر الزيتي واستخلاص النفط منه ومدى الاستعداد الفني للشركة لتكرير الزيت المنتج من الصخر الزيتي.

كمـا أشار إلى موضوع استقطاب الخبراء والإحالات على التقاعد لكبار الموظفين الأكفاء في الوقت الذي تعين فيه الشركة من هم أقل خبرة وأكبر سناً.

رئيس المجلس: الخلاف ليس حول مبلغ (٦٣) مليون لكن الاختلاف في وجهات النظر قديم، حيـث أن الخلاف في نسبة توزيع الأرباح وأن شرح الأرقام والنسب أمر معقد يطول شرحه وقد وضحه مدقق الحسابات وعضو المجلس مساعد أمين عام وزارة المالية.

أما فيما يتعلق بالشريك الإستراتيجي فإن متطلبات التوسع الرابع للشركة يحتاج إلى مبلغ كبير حيث يتطلب توفيره من خلال الأوجه التالية:-

- رفع راس مال الشركة.
- اقتراض محلي من السوق.
- طرح أسهم في السوق.
- مساهمة شريك استراتيجي يساهم مالياً ويقدم الخبرة الفنية والتسويقية.

حيث أشار إلى أن هناك أمور فنية لا نستطيع إنجازها إلا من خلال الشريك الإستراتيجي.

أمـا ما يخص استخدام بعض الأفراد والذين استخدمناهم بعقود لمدة سنة فلديهم خبرات غير متوفرة في الموظفين الحاليين ولو كانت متوفرة لما تم تعيينهم.

أمـا موضوع الصخر الزيتي، فإن هناك حماس ولكن بحكم خبرتي فإن الأمور الفنية لم تحل بعد لا من جهة المياه ولا من جهة البيئة وهو مشروع طويل الأمد.

وبخصـوص المنافسـين، فإن البلد لا يحتمل وجود مصفاتين، حيث أن قيام واحدة يؤدي إلى إغـلاق الأخـرى، وذلك بسبب الكلفة العالية لإنشاء مصفاة جديدة، حيث يقدر إنشاء مصفاة بـ (١٥٠٠) مليون دولار، بينما مشروع التوسع الرابع يحتاج إلى (٧٥٠) مليون دولار.

المسـاهم إبراهـيم أبو جبل: بخصوص الموجودات الثابتة للشركة والتي وردت في صفحة رقم (١٥) هل قيمة الأراضي التي تمتلكها الشركة من ضمن هذه الموجودات؟ وإذا كان الأمر كذلـك، فـإن القيمة الحقيقية للسهم ستكون أعلى من (٢٠) دينار، وخاصة إذا تم تقدير القيمة الحقيقـية لأراضي الشركة وفي حال دخول شريك استراتيجي فيجب أخذ ذلك بعين الاعتبار، وذلك حفاظاً على حقوق المساهمين الحاليين.

الرئـيس: المصفاة لا تعمل في تجارة الأراضي، وهذه الأراضي مقام عليها منشآت المصفاة وقمـنا باختيار Citigroup كمستشار مالي للشركة لدراسة موجودات الشركة وتقييمها، وعند إدخال أي شريك استراتيجي سنأخذ القيمة الجديدة بالاعتبار، حيث ينتهي عقد الامتياز بعد أقل من سنتين.

المهـندس عادل الرمحي: أرى أن الأهم من قيمة الأراضي هو استهلاك المصفاة، فالمصفاة قائمـة منذ زمن، والقيمة الدفترية الآن سوف تكون متدنية جداً، وإذا كان هناك مصفاة أخرى سـتقام فإنها ستكون مكلفة جداً، وهذا بند مهم يجب أن نقيم عليه موجودات الشركة، حيث من الممكن أن تصبح قيمة السهم (٢٠) دينار.

وأطالب بأن تكون هناك لجنة لتقييم تقرير Citigroup بعد تقديمه .

الرئـيس: أؤكـد لكم أن الشركة لن توافق على تقرير المستشار المالي بعد دراسة ومراجعة شاملة من قبل الشركة والحكومة.

وأطمئنكم بأن جميع الإجراءات وتقييم الموجودات ستتم حسب الأصول.

المسـاهم المهـندس أحمـد عطـا: المصـفاة خلال مسيرة عملها ونجاحاتها الكبرى قيمت موجوداتها مرتين هل هناك خطة لتقييم موجودات الشركة مرة ثالثة؟

الرئيس: بالطبع، إن هذا الأمر من مهام الشريك الإستراتيجي.

المساهم المهندس أحمد عطا: معظم المساهمين متخوفين لأن المعلومات عن المصفاة شحيحة نرغب بأن نسمع من أصحاب القرار

الرئـيس: الأمر ليس بأيدينا وحدنا بل مرتبط مع الحكومة والشريك الإستراتيجي الذي تعمل شركة Citigroup على استقطابه.

المسـاهم المهـندس صـبحي العطـاري: نشكر مجلس الإدارة ونأمل منه أن يتسع صدره للملاحظـات، الموجـودات المـتداولة تشكل (٣٦٥) مليون دينار، وأغلب الذمم أرصدة على

الحكومـــة، والمصـــفاة علـــيها دين بقيمة (٢٣٠) مليون دينار، نحن نرى أن المصفاة تشتغل للحكومة والمساهمين ليس لهم شيء وهذه سياسة خاطئة.

الرئـــيس: الشـــركة تختلف عن غيرها من الشركات باعتبارها تعمل ضمن اتفاقية امتياز مع الحكومـــة، فالحســـابات بين الحكومة والشركة معقدة، حيث يوجد اختلاف في وجهات النظر حـــول تفســـير المـــادة السادسة من عقد الامتياز، والشفافية موجودة وفق المعلومات المتوفرة بأيدينا، وهناك لجنة مشتركة ما بين الشركة والحكومة تجتمع باستمرار لتحديد معادلة الأسعار والمخزون الإستراتيجي وأية أمور أخرى ذات علاقة.

المســـاهم إسماعيل العوايشة: تساءل لماذا الشريك الإستراتيجي؟ ثم إن الشريك الإستراتيجي عـــندما يرى عدد الموظفين والزيادات السخية التي دفعت للموظفين وكلفة الدورات التدريبية والعمل الإضافي فكيف يكون رأيه، وما هي انعكاسات ذلك على الموظفين.

ثم تطرق إلى موضوع الإضراب وقيام الإدارة بمكافئة الموظفين الذين لم يضربوا.

الرئـــيس: هـــناك وحـــدات إنتاج هامة جداً يجب أن تكون عاملة على مدار الساعة، لأنها لو توقفـــت لا ســـمح الله ســـوف تحمل المصفاة عبئاً مالياً كبيراً فنحن نشكر الموظفين الذين لم يضربوا وأبقوا على جاهزية هذه الوحدات وهذا حق للإدارة بمكافئتهم.

أمـــا بالنســـبة للشريك الاستراتيجي فإنه سيساهم في جزء من راس المال المطلوب لمشروع التوسعة، أما الجزء الثاني فسيطرح لمساهمة المستثمرين المحليين وللمساهمين الحاليين.

المســـاهم إسماعيل العوايشة: قامت الإدارة بتعيين عدد من المدراء برواتب عالية على أسس القرابة والمعرفة من دون وجه حق والشركة ليست بحاجة لهؤلاء.

مراقـــب الشـــركات: أنا مع إعطاء الحق لهذا الشخص الذي لا أعرفه بأن يتكلم ويناقش لكن بدون شخصنة الأمور، ويجب أن يبقى النقاش في إطار الميزانية، كما أن عليه أن يستمع إلى رئـــيس الجلســـة مـــن دون تشنج وأن ضبط الجلسة من صلاحيات المراقب فأنا أطلب إقفال الموضوع والانتقال إلى شخص أخر.

المساهم عادل العبداللات:

- هل ستبادر الشركة إلى توزيع أسهم مجانية ونقدية للمساهمين؟
- هل ترحيل دائرة تسويق الزيوت إلى الزرقاء يؤثر على مسيرة الشركة؟
- هل يؤثر التعاقد مع الشريك الإستراتيجي على عدد الموظفين؟

الرئيس: أعتقد أنه تم الإجابة على معظم الأسئلة المتعلقة بالموضوع في بداية النقاش

المســـاهم المهندس عادل الرمحي: هل سيكون هناك ربط بين توسعة المصفاة وما ينتج من الصخر الزيتي، وما مدى تأثير ذلك على أداء المصفاة ؟ علماً بأنه سيكون هناك انخفاض في بيع مادة الفيول الذي يستهلك لإنتاج الطاقة.

المطلـوب الربط في التخطيط ما بين ما ينتج من الصخر الزيتي وتوسعة المصفاة وقد يؤدي هذا إلى قيام المصفاة ببيع بعض المشتقات خارج الأردن.

المســاهم محمد ضيف الله المومني: أود بادئ ذي بدء أن أقدم استفساراتي مكتوبة وأرجو من السيد كاتب الجلسة اخذ صورة عنها لإدراجها في محضر الإجتماع.

لا بـد أولاً مـن التطرق إلى كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة فهو يتحدث عن عام ٢٠٠٥ باعتـباره عاماً مميزاً بجميع المقاييس ولا أعلم ما هي المقاييس التي ميزت عام ٢٠٠٥ عن غيره من الأعوام التي سبقته.

فكمـا نعلـم فإن ارتفاع قيمة المبيعات كان في معظمه نتيجة عمليات تصحيحية لأسعار البيع للحاق بالارتفاع الحاد للنفط الخام والمشتقات النفطية المستوردة والتي بلغت حصيلتها حسب ما ورد فـي تقرير مجلس الإدارة (٢١٩) مليون دينار فهل يضيف ذلك شيء إلى مكانة الشركة حسب ما ورد في التقرير.

أمـا ارتفـاع قيمة موجودات الشركة من (٢٥٠) مليون دينار إلى (٤٠٩) مليون دينار، فهو يعكـس تقصـير الشركة في تحصيل ديونها التي ارتفعت من (٦٤) مليون دينار إلى (١٢٦) مليـون ديـنار، أي بـزيادة مقدارها (٦٢) مليون دينار واضطرارها للاستدانة، حيث ارتفع مجمـوع المطلوبـات المتداولة من (١٥٠) مليون دينار إلى (٢٣٣) مليون دينار، أي بزيادة مقدارهـا (٨٣) مليـون دينار كما يعكس ازدياد اعتماد الشركة على وزارة المالية في تمويل مخزونها، حيث ارتفع المخزون الاستراتيجي من (٤١) مليون دينار إلى (١١٠) مليون دينار، أي بزيادة مقدارها (٦٩) مليون دينار.

أما ما ذكره معالي رئيس المجلس عن الأرباح التي حققتها الشركة بواقع (٧,٨) مليون دينار سـنة ٢٠٠٥ مقـابل (٥,٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٤، فهو لا يعكس إنجازا حققته الشركة فالمعروف أن أرباح الشركة هي نتيجة قرار وليست نتيجة أعمال وهو قرار يحتاج إلى موافقة وزارة المالـية التي لها حق الاعتراض عليه بموجب اتفاقية الامتياز فكيف تعتبر الشركة ما قررته وليس ما حققته أرباحا وأمامها دعم للمحروقات يتجاوز الخمسماية وثلاثين مليون دينار تحملته الخزينة كاملاً.

وأمـا ما ذكره معاليه عن تخطيط المشاريع وتنفيذها فهو أمر تنفيه أرقام الميزانية المتواضعة وكمـا علمت فإن الموازنة التقديرية للمشاريع لعام ٢٠٠٥ بلغت أكثر من (١٢) مليون دينار، بيـنما تبيـن الميزانـية العامة أرقاماً متواضعة تقل عن المليون دينار بل إن الزيادة في قيمة الموجـودات الثابـتة جميعها لم تتعد مبلغ (٢,٨) مليون دينار كما يبينه بيان التدفقات النقدية خلال عام ٢٠٠٥، فهل الموازنة التقديرية مجرد ديكور تتباهى الشركة بوجوده؟

إن كلمة معالي رئيس المجلس مع الاحترام والتقدير الكبير لمعاليه لا تخرج عن السياق التقليدي المعلب الذي تحتويه التقارير السنوية عادة ولم نشعر بأي تقدم في الشركة رغم كثرة المستشارين والخبراء والكفاءات المستقطبة التي نوه عنها معاليه في كلمته.

ولي أيضاً بعض الاستفسارات التي أجد لزاماً أن أطرحها في هذا الاجتماع.

نتيجة لقيام الشركة بتوزيع أرباح خالصة الضريبة على المساهمين بواقع (١٦%) وهو الأمر الذي تحفظت عليه وزارة المالية ومدقق الحسابات، فإن الحكومة سوف تطالب الشركة بالأرباح الزائدة عن الوحدة الزمنية من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٥، فهل ستقوم الشركة مجدداً بإطفاء العجز الناجم عن ذلك من الاحتياطي الإجباري، وفي هذه الحالة ما جدوى توزيع أرباح يقابلها انخفاض في حقوق المساهمين.

يلاحظ أن ثلاثة أعضاء في مجلس الإدارة بمن فيهم معالي رئيس المجلس هم وزراء مالية سابقون، فلماذا كانوا يضيقون الخناق على الشركة أثناء توليهم مناصبهم الوزارية بينما يقومون الآن بالتصدي لوزارة المالية.

يوجد حالياً شاغران في مجلس الإدارة نتيجة استقالة عضوين من المجلس منذ أكثر من سنة فلماذا لم يقم مجلس الإدارة بانتخاب عضوين جديدين التزاماً بقانون الشركات والنظام الداخلي للشركة.

يلاحظ أن التسهيلات البنكية التي ظهرت في الميزانية بلغت (٧٩,٢) مليون دينار، وهي تزيد عن حقوق المساهمين التي بلغت (٦٣,٧) مليون دينار أي بزيادة مقدارها (١٥,٥) مليون دينار، وهذا يتعارض مع النظام الداخلي للشركة الذي لا يجيز لمجلس الإدارة الاقتراض بما يزيد عن مجموع حقوق المساهمين.

يلاحظ ارتفاع تكلفة المواد وقطع الغيار ضمن بند تكلفة المبيعات حيث ارتفع من (٦,٩) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ إلى (١٤,٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ أي بنسبة (١١٢%) بينما لم تزد تكلفة النفط الخام بارتفاعاته الحادة عن (٤٩%) فما هي أسباب هذا الارتفاع الكبير؟ وهل كان هذا الارتفاع ضمن الموازنة التقديرية لعام ٢٠٠٥ ؟

انخفض إنتاج الشركة حسب ما نقلته الصحف إلى مستوى متدني جداً لمدة تزيد عن اليومين نتيجة الإضراب الذي نفذه عمال الشركة، مما أدى إلى خسائر لحقت بالاقتصاد الوطني وقد مر على الشركة نزاعات عمالية عديدة خلال الأربعين سنة الماضية لم تصل أبداً إلى حد إعلان الإضراب العام وتنفيذه، فمن هو المسؤول الذي أوصل النزاع إلى هذا المستوى الخطير ما دامت الشركة قد انصاعت بعد ذلك لهذه المطالب.

يلاحظ أن الشركة تنهي خدمات موظفيها القدامى الأكفاء بعد بلوغهم سن الستين، في الوقت الذي تقوم فيه بتعيين موظفين من خارج الشركة تتجاوز أعمارهم سن الستين وبرواتب مرتفعة

تزيد كثيراً عن رواتب نظرائهم، فهل يعني ذلك أن الشركة لا تعترف بكفاءة موظفيها وتنتهز الفرص للتخلص منهم لأي سبب من الأسباب.

وأخيراً لماذا يستخدم نص ملتبس في قانون الشركات يتعلق ببدل التنقلات والسفر يتم بموجبه تحويل هذا البدل إلى رواتب شهرية ثابتة وهل يعتبر ذلك التفافاً على المادة التي تحدد مكافأة العضو بـ (١٠%) من الأرباح أو خمسة آلاف دينار أيهما اقل؟

هذا ما لدي وأرغب في سماع ما لديكم.

حرم المرحوم المهندس خالد حجازي: أنا لم استلم أرباح اسهم زوجي المرحوم من عام ١٩٨٨ ولغاية الآن، كما لم يتم إرسال قسيمة الدعوة لاجتماعات الهيئة العامة بالرغم من وجود عنواني كاملاً لديكم لماذا؟

الرئيس: هل لديك معاملة حصر ارث مكتملة؟

حرم المرحوم المهندس خالد حجازي: لا لكن كل شيء منتهي.

الرئيس: إذا لم يكن هناك معاملة حصر ارث مكتملة لا نستطيع إعطاءك شيء.

الرئيس التنفيذي: إن موضوع حصر الإرث غير مكتمل.

نائب رئيس المجلس السيد خلدون أبو حسان: أطلب منك أن تستكملي أوراقك وسيتم التعامل معك قانونياً.

سابعاً:

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ما يلي:

إقرار الميزانية العامة والبيانات المالية عن السنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١.

توزيع الأرباح على المساهمين بنسبة ١٦% من رأس المال المدفوع أي مبلغ (١٦٠) فلس للسهم الواحد صافي الضريبة لمالك السهم المسجل أصولاً في سجلات الشركة في تاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة.

إقرار توصيات مجلس الإدارة الواردة في التقرير السنوي وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القانون.

ثامناً:

وبناءاً على نص المادة (١٩٢) من قانون الشركات تم طرح باب الترشيح لانتخاب مدقق حسابات للشركة لعام ٢٠٠٦ وتم ترشيح مكتب ديلويت آند توش ولما لم يتقدم أحد أعلن فوز مكتب ديلويت آند توش بالتزكية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

انتهت الجلسة في تمام الساعة (١٢,٣٠) ظهراً.

كاتب الجلسة	مراقب الشركات	رئيس الجلسة
عطا الله وردات	د. محمود عبابنه	د.ميشيل مارتو